

نص البيان الصادر عن المجلس العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب المنعقد في الرباط يوم 20 أبريل 2011.

عقد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الدورة العادية للمجلس العام بمقره المركزي بالرباط يوم 20 أبريل تحت الرئاسة الفعلية للكاتب العام الأخ حميد شباط، و أصدر البيان التالي:

بعد الاستماع للعرض الشامل الذي ألقاه الكاتب العام حميد شباط، والذي تناول فيه بالبسط و التحليل العميقين كل الأحداث و التطورات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية، التي مست كل البنى في العديد من البلاد العربية، و بعد وقوفه مطولا على ماجاريات الأحداث في المغرب و التي تميزت بشكل إيجابي وواضح و لاقت بالمبادرة الملكية التي دعت إلى فتح أكبر ورش عرفه التاريخ السياسي للمغرب، ورش الإصلاحات الدستورية التي دعا لها جلالة الملك بواسطة خطابه في التاسع من مارس 2011، و التي أسهم فيها الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بتقديمه لمقترحات في الموضوع للجنة المكلفة، المقترحات التي ركزت على دسترة كل الآليات الضرورية لمجتمع متطور فاعل قرر حقيقة و فعلا الدخول في الديمقراطية التي تحدد المسؤوليات و الحقوق و الواجبات و الالتزامات بالنسبة للجميع، ابتداء من مؤسسة الوزير الأول المنبثق عن الحزب المتصدر للانتخابات التشريعية، ومرورا بمؤسسة البرلمان بغرفتيه ليكون ضابطا مراقبا للأداء الحكومي تتساقق فيه الغرفتان كل حسب اختصاصاتها لهدف واحد هو الأداء الجيد لصالح الشعب و لا شيء غيره، أداء يضع فيه الدستور قطيعة نهائية مع كل وسيط أفسد أو يفسد الحياة و التدبير السياسي للمغرب و المغاربة في محاولة لخلق ردة معاكسة مرفوضة من طرف الجميع.

و بعد أن استعرض الأخ الكاتب العام، أيضا، كل التفاصيل و التطورات و كل المواقف التي عرفتها المفاوضات النقابية الحكومية الأخيرة بشأن المطالب المادية و المعنوية للشغيلة المغربية إن على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى القطاع العام أو على مستوى اللجنة الوطنية برئاسة الوزير الأول و ما تميزت به مواقف الاتحاد العام من إصرار على ضرورة الاستجابة الفورية:

- لإقرار سياسة واضحة و محكمة لتشغيل الشباب المعطل من حملة الشهادات باعتبارهم أولوية الأولويات.
- لتحسين الدخل و ذلك بالزيادة في كافة الأجور في القطاع العام و الخاص و شبه العام و كذلك المتقاعدين.
- لتوحيد الأجر في القطاعين الفلاحي و الصناعي.

- لرفع حصيص الترقية الداخلية إلى 33% حالا، وفتح ورش الترقية الاستثنائية لفك الاختناق الحاصل و الحيف اللاحق بجحافل الشغالين و الشغالات.
- لإزالة التسقيف في احتساب المعاش في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- لخلق تعويض عن فقدان الشغل فورا لمدة سنة مع الاجراءات الضرورية المصاحبة للتكوين و إعادة التكوين من أجل إعادة الإدماج في عالم الشغل.
- لفتح مذكرات الفائض من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لمساعدة ذوي الدخل المحدود على اقتناء السكن و فتح هذه المذكرات أيضا على أصحاب المقاولات في حالة العسر أو التوسيع و التطوير احتياطا ضامنا لرصيد و مناصب الشغل.
- للتسوية الفورية لمشكل اضطهاد و قرصنة الحريات النقابية في العديد من المؤسسات بل و في القطاعات أيضا، و ذلك بالتصديق الحكومي الفوري خاصة على الاتفاقية الدولية رقم 87 و إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.
- لضرورة توفير كل الشروط للوقاية و الحماية الصحية و الاجتماعية و تطبيق الأحكام غير المنفذة لصالح الشغيلة، إلى آخره...
- و بعد تعرض الأخ الكاتب العام للاتحاد العام إلى التطور الهام الذي عرفه العمل التنسيقي بين المركزيات الثلاث: "الاتحاد العام، و الفدرالية الديمقراطية للشغل، و الإتحاد الوطني للشغل"، هذا التطور الذي ارتقى من جهة إلى صياغة مذكرة مطلبية مشتركة رفعت إلى السيد الوزير الأول يوم الجمعة 15 أبريل 2011 من طرف الكتاب العامين الثلاثة للمركزيات، و ارتقى من جهة ثانية إلى إحياء تظاهرة فاتح ماي هذه السنة بشكل تنسيقي في كل من البيضاء و الرباط.
- بعد هذا العرض المستفيض للقضايا و المواقف أعلاه، و العرض الذي تلاه و المتعلق بالتنظيم و الأعمال الاجتماعية و استكمال الهيكلة و التكوين و العلاقات الخارجية و ما عرفته هذه خاصة من تنظيم للمناظرة الوطنية حول موضوع الحكامة الجيدة نتاج لمجلس اقتصادي و اجتماعي فاعل بشراكة مع الكونفدرالية الفرنسية للشغالين المسيحيين، بعد هذا كله تطرق أعضاء المجلس العام للتحليل المتأني و النقاش الموضوعي لكل المحاور، و بعد بسط لعموم القضايا و المشاكل النقابية التي تعيشها الاتحادات و الجامعات

و النقابات الوطنية خاصة المستعصية منها و تدبر المواقف الواجب اتخاذها بشأنها، أعلن المجلس المواقف التالية:

- إن المجلس العام بإجماعه إذ يؤكد مصادقته التامة و المطلقة لكل ما ورد في عرض الكاتب العام، و إذ يؤكد خاصة أخذه بالاعتبار الظروف المعنوية و المعيشية التي يعاني منها المعطلون من حملة الشهادات ليستسرع الحكومة لتشغيلهم حالا تطبيقا لسياسة محكمة واضحة و سريعة يعلن عنها فوراً.

- والمجلس العام إذ يؤكد تشبته المطالب بالوصول إلى الأجر الحقيقي الذي يأخذ في الحسبان الحاجيات الضرورية لمعيشة كريمة لكل الفئات الشغيلة ليدعو الحكومة إلى ضرورة الاستجابة الفورية لتحسين الدخل بالزيادة العامة في الأجور لكافة المشغلين و المتقاعدين، وكذلك يعبر عن إصراره على دعوة الحكومة إلى تحديد آجال قريبة جدا للتصديق على الاتفاقيات الدولية الصادرة عن المكتب الدولي للشغل و خاصة المتعلقة منها بالحريات النقابية و على رأسها 87 و كذلك إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

- إن المجلس العام و هو يشيد بالتطور النوعي الايجابي الذي عرفه العمل التنسيقي من المركزيات الثلاث ليعبر عن استعداداته التام للمزيد من انجاح هذه الخطوة التي تتخطى كل الأنانيات و تسمو عن كل الفرديات الضيقة التي لم تبق الظرفية الراهنة تقبلها، مجددا بالمناسبة الدعوة مرة أخرى لكل من إخواننا و أخواتنا في الاتحاد المغربي للشغل و الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتعزيز هذه الجبهة التي نريدها وحدة قوية و فاعلة في الشأن النقابي لصالح الشغيلة المغربية و القضايا الوطنية الأساسية.